الفصل الثاني

ذعر في الوزارة

«الديوكسين»، انطلقت هذه الكلمة من بروكسل بعد ظهر يوم الجمعة 27 أيار/مايو حيث أخذت أقدام الخبراء المحمومين تتراكض على أرض الوزارة مصدرة صريراً يدل على عصبية واضطراب شديدين. ففي شارع Lille رقم 80 وفي الفندق الخاص حيث يبت بمصير المستهلكين وصغار المتعهدين، يعرفون تماماً ماذا يؤثر في الأفكار والآراء. فهذه الكلمة التي ترن في اللاوعي العام للناس منذ كارثة Seveso عام 1976 وكأنها مأساة بيئية[1] يمكنها أن تفجر النيران

(1) إن بضعة مئات من الغرام من الديوكسين التي تم إطلاقها ولوثت المنطقة في نصف قطر قدره عشرة كيلومترات حول المصنع أدت إلى جروح بحروق بين قاطني ضفاف الأنهر. وتم إجلاء أكثر من خمسة آلاف

obeikandl.com

وتسعرها. وإن Seveso عبارة عن ملحمة رعب بيئي، بل إنها هيروشيما كيميائية. ولا يمكن نسيان هذه الكارثة بسهولة. فبعد جدال طويل حول سمّية المنتج[2] بين أوساط السلطات الصحية الدولية الذين يعتبرونه وكأنه نظير للمبيد الحشري المعروف DDT في تأثيره على الصحة العامة، وبين الكيميائيين الزراعيين حيث تحتوي محاليل إسقاط أوراق الأشجار عليه، حسمت منظمة الصحة العالمية الأمر في عام 1997 قائلة بأن الديوكسن يصنف بين المواد المسرطنة وأن الجرعة اليومية المسموح بها يجب أن لا تتجاوز 1 إلى 4 أجزاء من مليون جزء من الغرام. وتبرز صورة الرجال الذين يرتدون الألبسة البيضاء والمسلحين بأقنعة مضادة للغازات، إنه السرطان ... ولم تظهر إلا آثار قليلة في حليب الأبقار التي كانت ترعى بالقرب من أماكن حرق النفايات وترميدها حيث كانت تطلق الديوكسين بكميات قليلة وكثيرة، أو بالأحرى في حليب الأم، حتى انطلق القلق الشديد.

شخص؛ وقد تلوثت المنطقة بكاملها. وعندما علمت إثنتان وثلاثون امرأة حامل بأنه من الممكن أن تلدن بأطفال مشوهين، تملكهن الذعر وأجرين عمليات إجهاض.

(2) يوجد في الواقع مئتان وعشرة أصناف مختلفة من الديوكسين.

كان التحذير المنطلق عشية نهاية الأسبوع من قبل اللجنة الأوروبية كافياً لهدم مشاريع مكتب Marylise Lebranchu الوزاري، وهي مستأجرة رئيسية لفندق في شارع Lille فالوزيرة نفسها حزمت حقائبها قبل أن تغادر إلى سنغافورة حيث كانت تريد تشجيع الاهتمام بمصالح الحرفيين الفرنسيين. ولم تمر سوى ثمانية وأربعين ساعة بين لحظة استلام المسؤولين البلجيكيين للتحاليل التي تبين وجود الديوكسين بنسب تتجاوز سبعمئة مرة المعيار المقبول في البيض والدجاج المحليين (وحتى علم في الأيام التالية أن النسبة تجاوزت بألف وخمسمئة مرة النسبة المقبولة!) وقرارهم بمنع بيع هذه المنتجات، وبنفس الوقت نقلوا معلوماتهم إلى شبكة التحذير الأوروبية. ومهما يكن من أمر فالقضية جدّية إذن. ويبدو أن الدوائر البلجيكية حددت منشأ هذا التلوث، وإن السبب هو تغذية الدجاج بواسطة الدقيق الذي يحتوي على البروتين المأخوذ من الشحوم والدسم الحيواني والمباع من قبل مؤسسة Verkest الموجودة في Deinze بالقرب من Gand لقد تم تزويد الكثير من المنشآت الفرنسية والألمانية والهولندية من قبل مؤسسة Verkest وإذن فإن إعلان التعبئة العامة صدر في أوروبا كلها.

بدأت رياح الذعر تهب في شارع Lille لم يسقط السم القاتل الشديد على الغذاء فحسب، بل ثمة شك في أنه اندس في البيض وهو مادة غذائية أساسية تدخل في إعداد محضرات وطبخات غذائية لا حصر لها. إن كابوس التسمم المنقول إلى المنتجات الصناعية وكأنه وباء بدأ يتحول إلى حقيقة، ومن الضروري التدخل فوراً والعودة إلى بداية سلسلة توزع الديوكسين وانتشاره بدءاً من الدسم وحتى الدقيق، ثم البحث عن المربين وإيجاد زبائنهم.

وبعد عدة مكالمات هاتفية نحو شارع Vincent - Auriol في الدائرة XIII في باريس حيث مقر DGCCRF الإدارة العامة للمنافسة والاستهلاك ومكافحة السرقة والغش، أي إدارة الوزارة وذراعها البتارة) التي كانت جاهزة لإرسال مراقبيها إلى الطرقات، ومستشاري Bernard Kouchner للصحة العامة وJean Glavany للزراعة، فقد انخفض التوتر قليلاً. ويعتقد البلجيكيون أن هناك حادثة دقيقة كانت المسبب في وجود الديوكسين، وأن ثمة إشاعة سيئة ترجع إلى تاريخ 19 كانون الثاني/ يناير، أي ما يزيد بقليل عن أربعة أشهر سابقة. ويمكننا أن نقول أن جبالاً من البيض وما لا يقل عن جيلين من الدجاج تم استهلاكها منذ ذلك الوقت، ومعها الديوكسين. لم

ينطلق أي تحذير من المشافي. كان كل شيء إذن تحت المراقبة. وقد تكون ثمة بعض الآثار في الأطباق المحضرة، ولم يكن هناك ما يؤدي إلى اطمئنان السكان ولكن في كل الأحوال ومن وجهة نظر الصحة العامة الصارمة، لم يكن باستطاعتنا عمل أي شيء يذكر. بقي علينا أن نعالج النتائج. ولأن البلجيكيين قاموا بسحب البيض والدجاج فقد تقرر القيام بمثل هذا الإجراء، ولذا تم تطبيق حظر على المنتجات البلجيكية المشتبه بها. أي حظر من جانب واحد يتجاوز توصيات اللجنة الأوروبية، ويطال فقط الدجاج والبيض الصادر عن المداجن الملوثة. لا بأس من ذلك، ويجب على فرنسا أن تظهر بمظهر المتشدد حيال المسائل المتعلقة بالأمن الصحي!

ماذا نقول للصحفيين المطالبين بالمعلومات والذين تم إنذارهم بخبر عاجل من وكالة الصحافة الفرنسية؟ بالطبع عدم ذكر اسم المؤسسة الفرنسية التي استلمت الدسم والشحم من مؤسسة Verkest ولا حتى أسماء المربين الذين تزودوا بها. «لن نعرضهم لملاحقة شعبية يعتبرونها جرماً!» كما انطلق وقال صوت مدافع إبان اجتماع عقد لتحضير بلاغ ينشر. وهل كان للوزيرة أن تستقل الطائرة وكأن شيئاً لم يقع؟

لقد تقرر أن تذهب نظراً لأنه في زمن الفاكس والهاتف النقال لم يعد أي شيء بعيداً، كما قال رئيس مجلس الوزراء. كان الأمر يتعلق بما يقرب من خمسين مركز تربية، وليس ثمة ما يهدد الصحة العامة، وأقسام الخدمات البيطرية سوف ترسل بدءاً من الغد خبرائها التقنيين لجمع بعض العينات... إنه الروتين!...

كان قرار السماح للوزيرة بالسفر قراراً جيداً ... للوهلة الأولى فقط. ولكن سرعان ما ساءت الأمور. وفي النهاية فقد قام Dominique Straus-Kahn وزير الاقتصاد والمالية يومذاك ومدير Marylise Lebranchu بتوبيخها على غيابها. ومن كان يستطيع أن يتنبأ بما حصل؟ ومن كان يستطيع أن يتكهن أنه بدءاً من يوم الاثنين التالي ستعلن الصحافة البلجيكية وجود تباطؤ في اتخاذ القرارات؟ وأنه، وهذا الأخطر، سيسمح هذا التأخير للديوكسين بالانتشار ولمدة أطول مما أوردته المعلومات الأولية. وفي مطلع شهر آذار/مارس، وقد يكون ذلك منذ نهاية شهر شباط/فبراير، انطلقت إشاعة في الأوساط الزراعية وأثناء حصول حالات نفوق غير طبيعية في بعض مراكز التربية تقول: «لماذا كان يتطلب ما يقرب من ثلاثة أشهر لإشهار المعلومات؟ ما من أحد يعلم شيئاً. بدأت

القضية تحتدم. وفي مناخ كهذا، يمكن الشك بدءاً من فترة استمرار التلوث كانت الإعلانات الرسمية تقول عنه أنه لن يستمر لأكثر من يوم واحد.

الديوكسين يختبئ في الدجاج رخيص الثمن

حل منتصف الأسبوع وبدأ كل شيء بالتسارع وتحولت التحذيرات إلى أزمة. وعندما قامت أقسام الخدمات والمراقبة الصحية بمراقبة منظمة في مخزن كبير يدعى Leclerc في شمال فرنسا، وضعت يدها على عدد كبير من بطاقات المنشأ. فبقدرة سحرية تحولت أفخاذ دجاج منتجة في بلجيكا ومخصصة للبيع والترويج بأسعار تقل عشرة فرنكات للكيلو غرام الواحد إلى منشأ فرنسي من قبل المنشأة التي استلمت هذه البضاعة، ألا وهي مسالخ Pic-Pic في Languidic منطقة Morbihan، وهي فرع للتعاونية التي تدعى Unicopa والذي بدأ كحادثة منفردة في سلسلة إنتاج الدقيق الحيواني تحول إلى أزمة للدجاج النموذجي بأسعار متهاودة. هل كان من الممكن أن يحصل هذا الأمر؟ وأية مؤسسة تربية للدجاج تعمل بطريقة التكرار الجهنمي للتربية المكثفة لا تنتظر حصول حادث مماثل في يوم من الأيام؟ وأينما كنا في الريف نسمع نفس الشكوى،

نحن لا نعرف أي شيء عن تركيب الأغذية الموردة لنا من قبل الصانعين. هؤلاء الصناعيون الذين يوردون الحظائر والدجاج والفراريج ولوحات التحكم الخاصة بمراكز التربية والنصائح والقروض المصرفية والذين يحددون أيضاً الساعة الدقيقة والمناسبة للذبح تحت طائلة غرامات التأخير. أكثر من عشرين منتجاً يدخل في تركيب أكياس التغذية المذكورة والتي لم تلصق عليها بطاقات واضحة أبداً، وهي منتجات تتغير طبيعتها حسب تذبذب أسعار الحبوب وحسب رغبة الصناعيين، ونظراً لانحصارهم بين الصناعي الذي ينصح بالإنتاج وبين التوزيع المنتشر الذي يمارس ضغطاً مستمراً على الأسعار، فإن الصناعيين قد حوصروا بالأخطاء. وما مشكلة دجاج Pic-Pic التي تم حلها على حساب أولئك الذين قرروا جعل السلع طبيعية إلا مثال على هذه الدورة الجهنمية.

خلال المحاكمة التي جرت في Lorient، تم الحديث كثيراً عن تبادل فاكسات بين Pic-Pic و Galec وهي محطة الشراء الرئيسية التابعة لشركة Leclerc هل استطاعوا تأكيد المنشأ الفرنسي للحوم أم لا؟ هل كان هناك خطأ في الإرسال؟ وما مبلغ المئة ألف فرنك الذي فرض كغرامة على مدير الاستثمار وكذلك على المدير التجاري إلا دليل على أن

المحكمة اعترفت بوجود غش وحددت المسؤولين عنه. أما عن أسباب هذا الغش، فلا شيء. ومع ذلك فإن ما حدث كان ابتذالاً مذهلاً، وهو أمر كلاسيكي في مجال العلاقات بين مسالخ الدواجن والمخازن الكبرى. وليس من السهل طبعاً الحصول على تفاصيل بالنسبة لأي شخص غريب عن هذه الأجواء، إذ أنه في هذا المحيط يسود الصمت المطلق. فأية كلمة زائدة عن الحدّ وأي تطفل أو إفشاء للأسرار يعني الإبعاد والطرد من أروقة المخازن. إلاّ أن هناك رب عمل يعمل في مسالخ Finistére وافق على التكلم رغم كل شيء، وبفضل التستر طبعاً، بدأ بسرد مجرى إحدى المفاوضات «هل هو واقع المفاوضات أن يستدعونك ليملوا عليك السعر؟» هذا ما أورده مع ابتسامة صفراء تدل على الخيبة. وفي اليوم المحدد تجد نفسك في سرداب صغير مع عشرة زملاء لك وأنت تنتظر. وعندما يستقبلونك يعرضون عليك مبلغاً أقل ببضعة سنتيمات من المبلغ المقترح خلال الجلسة السابقة. عندها تبدأ المساومة وقد تتم تسويتها وكأنك في جلسة استجواب مع الشرطة. ومع وجود الشخص حسن النية والشخص السيئ والشخص الذي يود الإتيان بحركة جيدة والآخر الشرس وغير المتقبل للمناقشة، تكهن عندها من الذي سيتنازل منهما؟

وعندما يتم ذبح الدجاج ويصل الأمر إلى آخرين، من الضروري الآن التخلص من المخزون. يعترف رب العمل الصغير. إنها ضريبة الإنتاج. وتحت تأثير أزمة جنون البقر يتزايد استهلاك اللحم الأبيض وخاصة لحم الدجاج باطراد، وقد حث الصناعيون المدعومون من مصرف التسليف الزراعي Crédit Agricole المزارعين على الاستثمار بكثرة في التربية المكثفة. وفجأة يصبح الإنتاج كبيراً، وبما أن طلب المستهلكين كان شديداً، فإن المخازن الكبرى أخذت تتصارع بعرض تخفيضات وأنماط ترويج لجلب الزبائن. إنهم المنتجون والعاملون في المسالخ مثل الذين يجنون الأرباح. فمن أجل بيع الدجاج بسعر 10 فرنكات للكيلوغرام الواحد كانت شركة Leclerc تبتاعه بسعر يصل إلى النصف. هذا هو الوضع الذي ساد لدى منشأة Socavi التي تقوم بتسويق الدجاج من نوع Pic-Pic وفي بداية شهر نيسان/ أبريل، أرسلت شركة Leclerc إلى هذه المنشأة طالبة أربعة أطنان من أفخاذ الدجاج المخصصة للبيع ضمن تخفيضات مبرمجة حتى نهاية شهر أيار/ مايو. كانت الأسعار منخفضة بل منخفضة جداً، خمسة فرنكات للكيلوغرام الواحد. هذا وضع نادراً ما نراه. ليس هذا كل شيء، فمدير منشأة Unicopa الذي استلم منصبه منذ

أسبوع فقط، اقتنع من قبل إدارته التجارية وقرر إثبات نفسه لدى شركة Leclerc العملاقة، فقد خاطر بكمية محدودة. غير أنه بعد عدة أيام ارتفع الطلب بأربعة أمثال، فهل كان عليه أن يرفض مع إمكان التخاصم مع الذي كان يحاول إغراءه؟ هناك ثمانمئة مربي يتبعون مباشرة مؤسسة Socavi وعلى ذلك تنازلت الإدارة، فإما الأخذ بهذا السعر أو خسارة الطلب بكامله وكذلك الطلبات المستقبلية! وهناك رغم ذلك صعوبة: فكمية كهذه وبسعر منخفض كهذا لا وجود لها في السوق الفرنسية. صحيح أن المسلخ يمتلك مئة وستين طناً ولكن من غير المطروح بيعها بسعر رخيص على الأقل في تلك الفترة. إلا أنه وبعد مرور عدة أشهر قد يمكن ذلك، وقد مرت أزمة الدجاج من هنا... أي من السوق البلجيكية، ولكن بالمقابل وفي هذا الشهر أي أيار/مايو 1999 كان كل شيء ممكناً، فقد تم إيجاد مورد يقدم البضائع مرتين، في 26 وفي 27 أيار/مايو.

وصلت أفخاذ الطيور البلجيكية في صناديق سعة اثني عشر كيلوغراما موضوعة في علب تحتوي كل واحدة منها عشرين قطعة. وكانت العلب الموضبة وكأنها ستعرض في رخصة، تمر عبر سلسلة التغليف ويتم لصق بطاقة رائعة

حمراء اللون تحمل العبارة التالية: «عرض خاص منشأ فرنسي». كان من الممكن لهذه العملية أن تمر بسلام وبدون ملاحظة لو لم يبدأ التوريد بتاريخ 30 أيار/مايو، أي في بداية الحظر على المنتجات ذات المنشأ البلجيكي. وأدى ذلك إلى ظهور بعض الشك حول صحة البطاقات الملصقة على المنتجات. ولكن هذه قصة أخرى مختلفة... حاولت مؤسسة Unicopa إعادة البضاعة ولكن للأسف كان الوقت متأخراً إذ أن العلب كانت معروضة على رفوف المخازن.

وهنا بدأ وصول المراقبين الصحيين الذين بدءوا عملية بحث في جميع الاتجاهات عن اللحم والبيض ذات المنشأ البلجيكي. وهكذا وصلت القضية إلى المحكمة العليا في Lorient ومنذ ذلك الوقت غيرت مسالخ Pic-Pic اسمها بعد تخفيض نشاطها وتسريح مئة وواحد وأربعين شخصاً من أصل أربعمئة وخمسين موظفاً. وحسب آخر الأخبار ما زلنا نجد دوماً دجاجاً يباع بعشرة فرنكات للكيلوغرام الواحد ترويجاً للسلع.

واللبن الرائب؟

لم تنته متاعب المكتب الوزاري للاستثمار والوزيرة التي

كانت في مهمة في الطرف الآخر من العالم. فقد اجتمع وزراء الزراعة الأوروبيون في مدينة Dresden الألمانية اعتباراً من 30 أيار/مايو بمبادرة من زميلهم الألماني المكلف بالرئاسة الأوروبية. ودرس الوزراء قضية الديوكسين المذكورة التي بدأت تنشر السم في أوروبا وأبدوا اندهاشهم من بطء البلجيكيين في الرد. وفي بروكسل، ومن قبل اللجنة الأوروبية، كانت تجري عملية أخرى، فالمفوضين الذين تم عزلهم رغم خسارتهم والاضطراب الذي لحق بهم أرادوا إنهاء توكيلهم بضجة وصخب كبيرين. فتحت تأثير نيران النقد اللاذع والمر لوزراء الزراعة، قاموا بالرد بانتقاد الحظر الفرنسي من جانب واحد. فالسيد Franz Fisher، وهو المفوض الأوروبي المسؤول عن الزراعة وجه هجومه على الفرنسيين قائلاً: «من الأفضل أن يقوم الفرنسيون بكنس القاذورات أمام أبوابهم». كما أعلن أن الحكومة البلجيكية أرسلت فاكس تحذير إلى الإدارة الفرنسية في الثالث من أيار/مايو أي قبل ثلاثة أسابيع ومن وجود خطر تلوث بالديوكسين. وعند استلام الفاكس من قبل «الإدارة العامة للمنافسة والاستهلاك ومكافحة السرقة والغش» DGCCRF، ظل هذا الفاكس دون متابعة ولا حتى الإعلان عنه من قبل المفوض الأوروبي، ولم يسمع أي

شخص عنه قبلاً. كانت المناسبة جيدة بالنسبة لـFranz Fisher للاستهزاء من بطء الإدارة الفرنسية في الوقت الذي تم فيه الإعلان عن تدشين «الوكالة الفرنسية للسلامة الصحية» AFSSA باحتفال ضخم مع التركيز على طبيعتها المميزة والمبدعة وطموحها الجارف لتصبح نموذجاً فريداً لكل أوروبا.

وما أن عادت Marylise Lebranchu من سفرها حتى أقرت بالصدمة. ويضاف إلى ذلك أن حركة الذهاب والإياب السريعة في دائرتها في Morlaix أعطتها فكرة عن حجم الذعر الذي استولى على السكان. لقد أشبعها مربو الدجاج المحليون أسئلة وهم كانوا ما زالوا مصدومين من البقرة المجنونة ودقيقها الملوث ووجدوا أنفسهم وكأنهم ناقلون عموميون للسم وهو أمر لا يطاق! عند ذلك تملكها غضب شديد. كيف استطاعت إدارتها السكوت إلى هذا الحد وبعد تحذير بهذا الحجم؟ كانت كلمة الديوكسين مطبوعة في رسالة ولم يتحرك أحد؟ هذا إهمال لا يغتفر. وسوف تتم المسرحية لاحقاً بعد وصول النص إلى الأيدي. ولقد تم اعتبار هذا النص مبهماً وغامضاً من قبل السلطات الرسمية. لقد استنتج المهندس مدير التفتيش العام للمواد الأولية البلجيكي بأنه وبنتيجة التحقيق الأولي ثمة أسباب قوية للاعتقاد بأن التلوث حصل من حادث

صغير لا يذكر وأن توريدات ما بعد 19 كانون الثاني/ يناير 1999 يجب أن لا تطرح أية مشكلة. «وإنني أود رغم ذلك أن أعلمكم بالإثباتات التي ظهرت .. ولكن يبقى شرح واحد يكمن في أن الفاكس يذكر اسم المنشأة الفرنسية الموردة Alimex وعنوانها في Marchezais مقاطعة Eure-et-Loir».

وعندما جوبهت بخطر الديوكسين، كانت أقل ردود الفعل من الإدارة العامة للمنافسة والاستهلاك ومكافحة السرقة والغش DGCCRF إرسال بعض المراقبين للتأكد من عدم تلوث أي مخزون.

وتحت تأثير الانفعال، شكّت وزيرة الدولة بوجود خدعة. وبعد إجراء تحقيق سريع علمت أنه على عكس النص الرسمي المقدم من إدارتها، فإن الفاكس الشهير قد تم نقله دون تأخير إلى المرتبة الوظيفية الأعلى. وأنه بعد أن بقي عدة أيام على منضدة مدير فرعي، تم تحويله إلى المدير العام لمكافحة الغش والذي لم يأت بشيء. ولماذا؟

منذ تولي Marylise Lebranchu سدّة الوزارة عام 1997 لم تكن الأمور على ما يرام بينها وبين هذا المدير. فـ Jerome Gallot قديم العهد في مكتب وزير الصناعة Gerard Longuet،

وهو من ناحية أخرى رئيس الحزب الجمهوري، ثم تولى وظيفة مدير مكتب Yves Galland حيث ساهم في كتابة القانون المتعلق بالمبيعات الخاسرة. وقد تم تكليفه رسمياً بوضع نهاية للنزاع الانتحاري حول الأسعار في المخازن الكبرى، وكان النص الموضوع قد ساهم فعلياً في تسريع عملية فرض خوّة مخفية على الموردين فيما يتعلق بالتوزيع على نطاق واسع. وباختصار، ثمة مشكلة بين الوزيرة ومدير مكتبها. إنها لم تستحسن كثيراً ما وعته من قراءة صحيفة Le Canard enchainé، بأن مدير مكافحة الغش أعلم شخصياً كبار شخصيات التوزيع باقتراب موعد إجراء المراقبة بينما في الوقت الذي كان يشتبه بأن بعض مخازنهم تعيد البضاعة إلى صناديقها. وهذا العمل الاحتيالي يتم بإفراغ زوارق اللحوم المغلفة بالبلاستيك عند اقتراب انتهاء صلاحية تواريخ استهلاكها لإعادة لصق بطاقات بتواريخ جديدة تتوافق مع المبيعات.

اتجهت الوزيرة نحو محطة الإذاعة الفرنسية France-Inter وتحدثت عن هذا الموضوع قائلة: «ليس فقط البيض ولكن هناك كريمة التحلية والحلويات وحليب البقر والتي يحتمل أن تكون قد استخدمت دقيقاً ملوثاً ويجب حجزها». وفي وقت لاحق أسفت بالنسبة لتصريحها هذا الجدير بنشر الذعر. وقد

ذكرت بأن تعب الرحلة والإرهاق هما أسباب إطلاق هذا التصريح. وعلى أثر تلقيها هاتفاً جافاً من مكتب Dominique Straus-Kahn تم إعلامها بأن وزارة الاقتصاد أخذت الأمر على عاتقها. ولن يخرج أي تصريح من الآن فصاعداً دون إذن من «الطابق السادس» حيث توجد مكاتب مدير Bercy وفي كل صباح سيتم تنظيم اجتماع تدرس فيه خطة العمل اليومية وحصيلة اليوم السابق. كان كل شئ مضطربا في هذه القضية. فالمراقبون الصحيون الذين تم إرسالهم على وجه السرعة إلى مؤسسة Alimex صباح يوم السبت 28 أيار/مايو للتأكد من أن البضاعة مازالت تحتوي على توريدات من مؤسسة Verkest قد اكتفوا بمراجعة دفاتر المحاسبة. وكان من الضروري إعادة إرسالهم مرة أخرى وعلى وجه السرعة في اليوم التالي لسحب عينات. هناك ما هو أسوأ. فالإدارة العامة للمنافسة والاستهلاك ومكافحة السرقة والغش DGCCRF والتي مازالت باستمرار تمجد وتفاخر بوسائلها التقنية وبمراقبيها وفنييها الذين لا نظير لهم، لم يكن لديها سوى مختبر واحد يستطيع كشف الديوكسين في Lyon، وكان مثقلاً بالعمل. ولأنه كان من الضروري البحث في مئتين وعشرة أنواع مختلفة من الديوكسين، فإن التحاليل امتصت الكثير من الوقت: أربعة

أسابيع. وجاء اليوم الذي قام فيه خبير علمي بهذه السموم، وعضو في لجنة خبراء أنشئت لهذا الغرض من قبل AFSSA وهو البروفسور Narbonne من جامعة Bordeaux، بشرح موضوع الديوكسين قائلاً بأن البحث عن وجود الديوكسين تماماً كالبحث عن إبرة في كومة قش. «إن الديوكسين المشكوك بأمره، والأكثر سمية، يترافق مع مادة PCB Pyralene إن البحث عن مادة الPyralene وهو ما تعرف عدة مختبرات فرنسية القيام به لا يستغرق سوى عدة أيام. إضافة إلى ذلك فإن وجودها يعطي مؤشرا عن منشأ الديوكسين: غذائي أو صناعي. فمن ناحية لدينا زيت القلي المعاد استخدامه، ومن ناحية أخرى لدينا زيت التفريغ أو الأسوأ من ذلك، الزيت المستخدم لتبريد المحولات الكهربائية. وباختصار كان كل هذا غامضاً. وكانت أقسام خدمات الدولة المكلفة بالمراقبة الصحيحة تبدي عجزها عن مواجهة هذه الأزمة الصاعقة، وخاصة الأزمات التي يمكن أن تتطور عبر الصناعات الغذائية كالأوبئة.

استلمت حوالي أربعين منشأة تربية أبقار حلوب تقع في Normandie و Lorraine دقيقاً من مؤسسة Alimex إبان الفترات الزمنية المشتبه بها. وقد تم حجزها هي أيضاً. أهملت أقسام

الخدمات الصحية إحدى المعطيات وهي معلومة هامة وأساسية في المشكلة: فإنتاج هذه الأبقار يذهب كل يوم باتجاه مصانع Danone تصوروا حجم الفضيحة إذا عرف مستهلكو اللبن الرائب من ماركة Bio، وهو فرع من المجموعة الغذائية، أن علبهم الصغيرة ذات المظهر البيولوجي الأخاذ قد تحتوي على الديوكسين!

وتم إبقاء هذه المعلومة سرّ. فقد تصرفت منشأة Danone وكأن مورديها بعيدين عن التهمة ووصلت أولى نتائج التحاليل على العينات المسحوبة من Alimex يوم الثلاثاء 15 حزيران/ يونيو بعد الظهر. وقد بينت وجود الديوكسين بنسب تتوافق مع المعايير المقبولة. كيف يمكن أن تكون عكس ذلك إذا كانت التوريدات الملوثة تعود لأربعة اشهر سابقة؟ وخلال الصيف التالي، تم إجراء حجز على حسابات المصنع بطلب من محكمة Gand المكلفة بالتحقيق. كانت مؤسسة Verkest تعمل اختياريا بدون فواتير. ففي هذا الفرع للدجاج النموذجي المنخفض الأسعار، كان كل شئ حسناً بالنسبة لتخفيض التكاليف. وكان الوكيل البلجيكي متأكداً من أن المنشأة الفرنسية قد استفادت من هذا النعيم والسخاء مع نهاية شهر كانون الثاني/ يناير. وهذا يعني أن التوريدات المشكوك بأمرها

قد لا تكون دخلت مطلقا بشكل رسمي ضمن (المخزون) وأن ما تم سحبه من عينات لا يوافق ما يقومون بالبحث عنه. وفي مساء 15 حزيران/ يونيو، تم اتخاذ القرار برفع الحجز عن منشآت تربية الأبقار.

أخطاء الدكتور Destickere:

المكان: بروكسل، الزمان: 12 أيار/ مايو 1999. لم يكن André Destickere يعرف بعد هل سيركل الباب برجله أم يبدأ بالصراخ. فمنذ أن ترك مكتب وزير الصحة البلجيكي Marcel Colla، شعر بحنق شديد إلى درجة أنه بدأ يضغط على صدره. كم من الزمن يفترض به أن يبقى مشدوداً إلى أكتاف موظفيه المستهترين في مصعد يهبط ببطء نحو الطابق الأرضي؟ لم يبد له المسار بهذا الطول في السابق. وعندما فتح باب هذا الصندوق المعدني أخيراً على قاعة الوزارة، كان قد وصل إلى حافة الضيق والانزعاج. إنه كان يحتاج للهواء، ما لهم كل هؤلاء الأشخاص بمظهرهم الهادئ؟ في حين أنه لا يعلم ماذا يفعل بغضبه؟ فليذهبوا مع لا مبالاتهم. إنه وبما يعرفه يستطيع أن يفقدهم الابتسامة.

سوف يجد طريقة يثأر بها وهذا مؤكد. كيف؟ سوف

يفكر بذلك، ولكن الوزير سيدفع الثمن غاليا. لقد كان مناضلاً لدى Christelyke Volmeputy CVP، وهم الديمقراطيون المسيحيون الفلمنديون. ومع وجود الخصوم السياسيين، يجب دوما توخي الحذر. لقد خانوه وطردوه، وهو الليبرالي الذي احكم خياره في خدمة إدارة يقودها خصومه السياسيون. لقد نفذ عمله واخبرهم بالسرعة القصوى. بل إنه قدم لهم هدية حقيقية أثناء الحملة الانتخابية التشريعية. وهو الذي لعب دور فارس أبيض يندفع لمهاجمة السوقيين. فور علمه، حذّر. ولماذا توجه نحو موظف في مديرية الصحة أراد أن ينتظر النتائج التحريرية للتحاليل ليراجعها وليعيد صياغتها؟. ومنذ ما يقرب من ثلاثة أسابيع، كان هو André Destickere، الموظف المؤقت متحمساً يحاول تجنب الأمواج، ولكنه يرى كيف يكافئونه! فقد حرم من إمكانية الجمع بين وظيفته كخبير بيطري للصحة العامة واستشاراته الخاصة في مجال تربية الحيوان ولدى شركات التأمين والمسالخ. إن جميع زملائه يعيشون هكذا. ففي فرنسا يقوم البعض عادة بجمع مهنهم الليبرالية مع أعمالهم العامة. فلماذا إذن يوجهون له لطمة كهذه؟

بدأ كل شيء يوم 25 شباط/ فبراير عند De Brabander في

Roselare منطقة Flandre، على بعد عدة كيلومترات من Gand وكان في منزله هذا الصباح يحتسي فنجان قهوته الثاني عندما بدأ الهاتف يرن.

- آلو، سيد Destickere؟ وهو صوت لم يسمعه منذ زمن.

- نعم، أنا هو.

- هنا منشأة De Brabander وكما تعلم نقوم بتصنيع أغذية للحيوانات. وقد تقابلنا منذ عدة أشهر حيث أتيت لإجراء فحوص لصالح مؤسسة الخبرات البيطرية التابعة لوزارة الصحة. وقد طلبت منا شركة التأمين لدينا AGF أن نتصل بك فلدينا مشكلة كبيرة ...

- كيف أستطيع مساعدتكم؟

- عليك أن تذهب بالسرعة القصوى إلى أحد زبائننا الذي يربي الدجاج بالقرب من Roelers فمنذ عدة أسابيع لم يعد الدجاج يبيض كالعادة وكذلك البيض لا يفقس، وإن خرجت الصيصان فإنها تنفق بكميات كبيرة. فمن أصل ثلاثة عشر ألفاً نفق تسعة آلاف! إنهم في البداية لا يعيرون هذا الأمر أي اهتمام، فالأوبئة في مداجن من هذا النوع نعرفها جيداً. أما المربون، وأنت تعلم كيف هم، يبحثون دوماً عن

إلقاء مسؤولية صعوباتهم على عاتقك. والبارحة اتصل بنا مرب آخر وقال لنا أن حجم خسائره يبلغ 30٪ وأنهم قدموا لدجاجه طعاماً ملوثاً. بدأ الأمر إذن يأخذ أبعاداً كبيرة. إن المربين الاثنين يخسران أموالاً ويهددان بإرسالنا إلى المحاكمة إذا لم نهتم بالأمر. ولذا عليك استلام الموضوع، فأنت الوحيد الذي يمكنه أن يعالج الأمر دون ضجة.

اضطرب André Destickere وهو يضع فنجان القهوة قرب الهاتف، وفي الخارج كان المطر ينهمر منذ ثلاثة أيام وها قد أتت المشاكل. لقد فكر: «لماذا يرسلونني إلى هناك وهم يعلمون تماماً أن ليس لي الحق بالذهاب وأن هذا مدوّن بالحبر الأسود على ورقة عقدي: يمكنني أن أضم وظائفي ومهامي لدى الوزارة وكذلك مهمات خبرة لوزارة العدل أو لشركات تأمين شريطة أن لا أتدخل في المنطقة الجغرافية الموكّل بمراقبتها لصالح الدولة. وهنا يتدخل De Brabander بين Ypres و Courtrai حسناً ولكن رغم هذا فإن التربية لا تدخل ضمن منطقتي».

وهكذا يرتكب البيطري خطأه الأول. كيف يمكنه أن يتكهن بالحجم الذي سيكون عليه ما يبدو أنه وباء استثنائي

بعد عدة أشهر؟ لنذهب إذن إلى Roeles فهنا لا تتأخر الأمور. فنفوق الصيصان المعلن عنه يتوافق مع الحقيقة: 60٪ من مجموعة واحدة، و30٪ من مجموعة أخرى. أما الدجاجات فقد صمدت ولكنها لم تكن تبيض كلها تقريباً، كانت تبدو أكثر خمولاً مما كانت عليه في العادة. فإذا كان ثمة وباء شديد لماتت كالصيصان، ولكن لم ينفق منها شيئاً. وقد قام خبير التغذية لدى مؤسسة De Brabander بدراسة إمكانية وجود نقص في الفيتامين، ولكن كان كل شيء عادياً وجيداً. اقترح الخبير وسيلة أرعبت Destickere فقد بدأ دراسة بعض الأبحاث الوثائقية التي تسمح له بالشك بدور محتمل للديوكسين في هذه المحنة. ولكن البيطري حافظ على هدوئه، بل إنه حاول أن يبعد هذه الفرضية أمام غياب البراهين ولكن عقله بدأ بالغليان. لقد أرسل في مهمة من قبل شركة ضمان مؤسسة De Brabander فإذا تأكد وجود السم، فإن على الشركة تعويض المربين.

ومنذ عودته، بدأ بدراسة علوم السموم. وفي الأيام التالية ارتدى سترته وقفازاته وبدأ بجمع عينات. ومع ظهور تضخم غريب في المعي تأكد الأكثر تشاؤماً: الديوكسين. وبعد مرور خمسة أيام، أي في 8 آذار/مارس أعلن بأسى أمام لجنة

التحقيق البرلمانية التي ستقوم في الخريف التالي بمضايقته حول عمله نتائج تحقيقاته، وقام بقراءة تقرير ضمّنه انطباعه الأولين واتصل بالمختبر الاعتيادي الذي يتعامل معه في ضواحي بروكسل. وكانت فترة خمسة إلى ستة أسابيع ضرورية لإجراء دراسة متعمقة للعينات. إلى أين يتوجه؟ إلى فرنسا؟ هناك مختبر وحيد يستطيع إجراء مثل هذه الفحوصات، ولكن كان يتلقى الجواب نفسه: ليس قبل شهر. بقيت لديه هولندا حيث أكد له فريق بأنه يستطيع أن يقدم له النتائج في أقل من ثلاثة أسابيع.

تم سحب عينات الدسم من الدجاج وإرسالها بدون تأخير. وعاد البيطري إلى كتبه. وفي دراسات أمريكية وكندية وجد آثاراً لأضرار سببها الديوكسين، وكثيراً ما تحدث حوادث أثناء جمع المواد الدسمة التي تدخل في تركيب الدقيق. فعندما يعاد استخدام الزيوت النباتية المستهلكة لمدة طويلة، فإنه كثيراً ما نجد مجموعات من زيوت القلي التي سخنت لدرجة زائدة ومال لونها إلى السواد منتجة الديوكسين. كل شيء يتوافق مع بعضه: الأغذية الموردة من قبل De Brabander تحتوي على مواد دسمة. ولكي يستطيع أن يزور باستمرار مصانع المواد الزراعية ـ الغذائية في المنطقة، فإن

البيطري يعرف بأن ما يباع من مواد دسمة من مصدر حيواني 100٪ غالباً ما كانت تمزج بزيوت نباتية أعيد استخدامها، وهذا الأمر يفعلونه للحصول على سعر تكلفة أفضل وبفعل هذه الترتيبات الصغيرة مع الأنظمة، يخرج الدقيق من المصانع بسعر منافس وبأقل من كافة الأنواع الأخرى ويذهب بالشاحنات نحو المناطق الحدودية لهولندا وفرنسا وألمانيا.

وفي مساء 19 آذار/مارس أوقفه عن أبحاثه هاتف ورد من المختبر الهولندي، وكان القلق واضحاً في صوت مخاطبه: «المعايرات الدقيقة لم تتم بعد وقد نحتاج لعدة أسابيع قبل أن نتأكد، ولكن نعرف الآن بأن الديوكسين يتواجد بكميات كبيرة جداً في عيناتك. الوضع إذن جدّي. ونحن متمسكون بتحذيركم بأسرع وقت». لقد انطلقت الكلمة التي كان يخشاها. الديوكسين في الدجاج البياض، دجاج يذهب بيضها إلى كافة الاتجاهات...

وارتكب Destickere خطأ ثانياً. فهل لعب دور خبير لدى شركة الضمان قبل وظيفته كخبير بيطري مكلف بالصحة العامة كما يتهمونه؟ وفي جميع الأحوال اكتفى بتحذير خبير تغذية De Brabander وبمواجهة سمّاً كهذا، كان عليه أن يظهر ارتيابه

أمام السلطات، وهذا ما لم يفعله. وأمام لجنة التحقيق البرلمانية، زعم العكس مع كثير من الرعونة والالتفاف بحيث لم يقنع أحداً. وخلال جلسة استماع أولى في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1999، أكد بأنه قدم في 21 نيسان/ أبريل تقريراً يشرح فيه تأكيداته إلى Etienne Cobbaert ثم، وبحركة مسرحية، غيّر رأيه في الليلة التالية «لقد كانت هناك أخطاء في التواريخ، فاللقاء تم في 21 آذار/مارس، أي قبل شهر»، هذا ما أرسله بواسطة فاكس إلى رئيس اللجنة. لماذا إذن هذا التغيير بينما كانت الملاحظات المرسلة إلى وزارة الصحة تبين حصول لقاء مع المهندس بتاريخ 21 نيسان/أبريل؟

الوزراء كاتمي القضايا والأمور

لم يتوقف André Destickere المرهق عن ترديده أنه خضع لعبث الجميع، الوزراء ومدراء مكاتبهم، وكذلك أصدقاؤه السياسيون وهو الذي كان يعتقد أنه قدم لهم خدمات جليلة. لقد خضع للاحتقار من جميع الجوانب ولكنه لم يكن الوحيد في هذه القضية الذي تخلف عن واجباته.

إن تسلسل الأحداث السريع الذي بدأ في نهاية شهر آذار/مارس كان أمراً مدهشاً. فقد أثبت كم من المصالح

المالية والسياسية يمكن أن تتقارب حتى لا تنفضح القضية أمام الرأي العام. فالكافل أو الضامن المخدوم من قبل خبيره يعمل كل شيء لتجنب دفع تعويضات إلى عدد كبير من المربين بتخفيض درجة التسمم. «كل هذه القضية لا توازي إفلاس أو سقوط التجارة، هكذا ادعى Destickere خلال فصل الشتاء التالي، وكأنه يريد الاعتذار عن تحفظه الشديد، وكنت مقتنعاً أن هناك تلوثاً طارئاً وأنه خلال بضعة أسابيع لن نجد آثاراً للديوكسين. ولقد اهتم فقط بعض المربين بهذه القضية». أما الوزراء الذين كانوا في خضم حملتهم الانتخابية، فقد أرادوا تجنب وضع واقع الزراعة البلجيكية على الرف بأي ثمن كان: فالرأي العام سيعمد إلى توبيخهم عن غياب المراقبة على خطوط الإنتاج. وباختصار، هناك فعلاً محاولة جرت لإخماد وخنق الفضيحة. وهكذا ضاع شهران قبل أن ينطلق التحذير الأوروبي. شهران كان خلالهما المستهلكون الأوروبيون يجترعون الديوكسين بكميات كبيرة. شهران لم تتوقف خلالهما الشائعات لا في بلجيكا فقط، بل أيضاً في هولندا حيث جرت التحاليل. وفي الواقع كان الكثير من الناس يعرفون بالأمر، ولكنهم كانوا يكتمون السر. كانوا جميعهم يحاولون قليلاً أو كثيراً أن يستفيدوا من معلوماتهم.

ومنذ 17 آذار/ مارس بدأت تسري إشاعات في أوساط الزراعات الغذائية. فخلال اجتماع مهني لاحظ صانعو الأغذية الحيوانية ومنهم De Brabander أن بعض زبائنهم يعانون من مشاكل نفوق كبيرة غير مفسرة. وبسرعة أدركوا أن لهم جميعاً مورّد واحد للمواد الدسمة، وهو Verkest وبعد مرور يومين، قام خبير تغذية مؤسسة De Brabander الذي عرف من Destickere احتمال اتهامه بمسؤولية الديوكسين، بمهاتفة Etienne Cobbaert وهو مهندس في مديرية الصحة، واقترح عليه اسم صانع الدسم، كما أعلمه بأن هناك تحاليل طلبت من المختبر الهولندي Rikilt عندها بدأت أعمال فحص لدى Verkest وتم الكشف عن غش كبير في تركيب الدسم. ولم ترسل أية معلومات، حتى الرسمية منها، إلى وزارة الزراعة لأن حرب الخدمات تفرض ذلك، وكذلك لم يصدر أي تحذير من قبل اللجنة الأوروبية ولم يخرج أي شيء. بل أكثر من ذلك، تم إعداد تقرير حول هذا التحقيق من قبل وزارة الزراعة بتاريخ 12 نيسان/ أبريل حيث تم اكتشافه من قبل محكمة Gand المكلفة بتقصي الحقائق ولكنها لم تذكر موضوع التحقيق. لقد تم حفظ الصمت جيداً.

كانت الإشاعات من الشدة بحيث أنه خلال شهر آذار/

مارس أرسل المورد الرئيسي للمواد الدسمة لمؤسسة Verkest وهو Fogra، رسالة إلى زبائنه محذراً بأن هناك مجموعات من زيوته المعاد استعمالها مشكوك بأمرها. لم يتم ذكر كلمة ديوكسين ولكن الرسالة أدت إلى حدوث ضجة كبيرة. وبعد مرور سنة، بينت الإحصاءات وجود تزايد استثنائي في مبيعات الدجاج البياض خلال فترة آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1999. وقد فضّل المربون المذعورون التخلص من حيواناتهم عوضاً عن انتظار تأثير ما يعتقدون أنه وباء. وليذهب المستهلكون إلى الجحيم!

لم تظهر أولى نتائج التحاليل إلا بتاريخ 27 نيسان/ أبريل، بواسطة المختبر الهولندي. عندها تم اعتبار الوضع بصورة جدّية. أما Destickere الذي كان يأمل حتى الآن أنه يستطيع تجنب الأسوأ لشركة التأمين بالتكتم على حقيقة التسمم، فقد شعر أنه مجبر الآن على إعطاء تحذير. وأرسل بالتالي تحذيراً مباشراً بالفاكس إلى وزير الزراعة Karel Pinxten الذي يتبعه، وأعد تقريره إلى وزير الصحة Marcel Colla مرة أخرى تم تجاهل اللجنة الأوروبية في حين كان التأكيد الوحيد على وجود السم كافياً لإطلاق التحذير. وبأقصى درجات التكتم تم إعداد لائحة بالمؤسسات التي تعتبر زبائن لمؤسسة

Verkest، وتم الحجز على أربعة مراكز تربية. وكأن مؤامرة الصمت البلجيكي كانت غير كافية، فقد اندلعت مؤامرة أخرى في هولندا. إن مختبر Rikilt الذي ذهل بنتائج التحاليل قام بتحذير وزارة الزراعة في La Haye ولم يصدر أي شيء بعد ذلك. الحكومة البلجيكية والحكومة الهولندية والكثير من الناس أصبحوا على معرفة تامة بما يحدث. ما هذا التباين بين الصمت والهياج الذي تملّك أوروبا عندما تم الإعلان عن الفضيحة! والصحيح أنه عند نهاية شهر أيار/مايو كانت دول اللجنة الأوروبية الخمسة عشر على بعد أسبوعين من الانتخابات الأوروبية وأنه من الضروري إظهار فاعلية البنيات الأوروبية بأي ثمن كان.

إننا إذن في بداية شهر أيار/مايو. وبوضوح تام قرر وزراء الصحة والزراعة البلجيكيون إخفاء القضية على الأقل حتى حصول الانتخابات. وعند قراءة التقرير البيطري، اكتشفوا أبعاد الكارثة وشعروا بالخوف. تم إرسال فاكسات إلى أقسام المراقبة الألمانية والفرنسية والهولندية والإسبانية. وفي 3 أيار/مايو، وبعد فوات الأوان تساءلت الإدارات المعنية إذا لم تجر الأمور بحيث يتم نسيان الوثائق على المكاتب المرسلة إليها بصورة مقصودة. فالإرساليات المطمئنة جداً قد تم خنقها

وإغراقها ضمن معلومات صحية عادية أخرى. والنتيجة، لم تتم متابعة القضية في أية من الدول. وهذه الطريقة في المتابعة لم تكن مقبولة من الجميع، ففي 23 أيار/مايو وضعت يد مجهولة تقرير الدكتور Destickere على منضدة صحفية تابعة لقناة تلفزيونية بلجيكية، وهي قناة VRT وبعد ثلاثة أيام، انفجرت القنبلة في نشرة الساعة الثامنة مساءاً، وفي اليوم التالي، اشتعلت أوروبا كلها. وفي صباح 30 أيار/مايو، ذهب قائد المعارضة البلجيكية الليبرالي Guy Verhofstadt لزيارة رئيس مجلس الوزراء Jean Luc Dehance وكأنه ثور هائج قذف بأوراقه قائلاً «لدي أسباب مقنعة بأن وزراءك يمتلكون معلومات تتعلق بالفضيحة منذ عدة أسابيع، وإنني أحمل تقريراً يذكر كافة مراحل الأزمة». وقد حصل ما كان يجب أن يحصل. أجبر الوزيران Colla وPinxten على الاستقالة في 31 أيار/مايو. وهكذا خسر تحالف اليسار الانتخابات.

كانت النتائج ثقيلة. ففي آب/أغسطس 1999 أعلنت 2834 منشأة تعمل في القطاع الزراعي تضررها بأزمة الديوكسين. و8799 عاملاً أحيلوا على البطالة الفنية خلال ثلاثة أشهر. وانخفض ميزان المبادلات التجارية بنسبة 2.7 مليار فرنك بلجيكي (أي ما يقرب من 2.1 مليار فرنك فرنسي).

وتأثرت كل اللحوم ومنتجات الألبان والشوكولا ومصانع السكر من الهبوط. ويقدر تقرير لخبير حكومي بلجيكي الضرر بما يقرب من 60 مليار فرنك بلجيكي (10 مليار فرنك فرنسي). تحملت الدولة 25 ملياراً جزء منها من قبل شركات التأمين. وتم إيجاد صندوق تمويل خاص بالديوكسين لرأب الجروح الأكثر إيلاماً.

في دهاليز الفضيحة، الغشاشون

عندما رفع إعلان الفضيحة مستوى الأدرينالين لدى أعضاء مكتب وزارة Marylise Lebranchu يوم الجمعة 27 أيار/ مايو، لم تكن خفايا هذه القضية معروفة بعد. فانتقال الدسم بين مؤسستي Alimex و Verkest أصبح ذا شهرة كبيرة بين العامة مثله مثل البيع بدون فواتير. فالشبهات التي حامت حول الغش المالي والذي أدى إلى تداول منتج سام كانت كافية لتحريك فضول القضاء. إلا أنه وماذا تعتقدون أنه حصل؟ لا شيء. ببساطة لا شيء! فقد اكتفت محكمة Blois برفض الإنابة القضائية التي صدرت الشتاء التالي من قبل محكمة Gand وتم الحجز على الحسابات وإرسال الوثائق إلى بلجيكا. وبذكر اسم Alimex كان على أقسام الخدمات البيطرية المحلية أن

ترتعد. فهذه الشركة التي تندرج على لائحة المؤسسات التي استوردت الدقيق البريطاني يشتبه بها أنها نقلت مرض جنون البقر في الوقت الذي كان مفروضاً عليها منع الاستيراد. فوثائق الجمارك التي نشرت أمام لجنة التحقيق البرلمانية لعام 1997 حول ESB[3] قد أظهرت كيف انتقلت البضاعة عبر بلجيكا واللوكسمبورغ. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً.

بيّنت أعمال تحقيق قليلة أن Alimex ليست المنشأة الصغيرة المحلية الموصوفة في البلاغات الرسمية، بل أنها في الحقيقة فرع من مجمع غذائي - زراعي بلجيكي ضخم تحت اسم: Versele-Laga-NV ذو التفرعات الفرنسية المتعددة. وكل هذه الفروع تمارس نفس الأنشطة ألا وهي صنع وبيع أغذية لمنشآت التربية الحيوانية تحت أسماء مختلفة: Versele-Laga-Normandie, في Marigny في Manche، Verla-Centre في Marchezais في Eure-et-Loire، وOrbagri في Calvados، وMoulin-de-Foigny في Aisne بالقرب من الحدود البلجيكية، وVLA في Yseure في Allier إلا أنه خلال نفس الفترة، وجدت

(3) بعثة حول مجمل المشاكل المطروحة بتطور وباء التهاب الدماغ الإسفنجي البقري، يرأسها Evelyne Guilhem وJean Francois Mattéi.

الشركة الأم البلجيكية نفسها مقحمة في قضية مثيرة. ففي بداية شهر حزيران/ يونيو، سحب الدرك البلجيكي الذي كان يتابع قضية الديوكسين عينات من شركة أغذية للحيوانات وهي: Dossche فرع شركة Versele-Laga ومن أصل 500 عينة كانت 156 عينة إيجابية. كل هذا كان مربكاً قليلاً. فبعد إخفاق نقل المعلومات حول اكتشاف التلوث الذي أعطى انطباعاً بأن الإدارة الفرنسية قد تأخرت في الرد، كان أي تعاون أفضل مع السلطات البلجيكية سيلقى ترحاباً. إلا أنه بوضوح لم تتم الاستفادة من أي درس.

أما مؤسسة Verkest، وهي المنشأة التي بواسطتها وصلت الفضيحة إلى هذا الحد، فأرادت أيضاً الانعطاف. لقد وجدت نفسها في قلب خط الإنتاج المكثف للدجاج، وأدت دناءتها إلى تحطيم النظام. أقيمت هذه المنشأة عام 1984 في Grammene بالقرب من Deinze من قبل أخوين وزوجتيهما، وقد وصلت هذه المنشأة العائلية الصغيرة في النهاية إلى مستوى الشركات الاحتكارية الوطنية. وكان نشاطها في توريد المواد الدسمة المخصصة لتغذية الحيوان، أي ثمانمئة طن تورد أسبوعياً بواسطة شاحناتها، يمثل الشراكة التي لا بد منها لصانعي الأغذية وذلك لأسباب اقتصادية بسيطة جداً. فالدقيق

المورد كان غنياً بالبروتين وهو دقيق من منشأ حيواني ويستخدم في التربية المكثفة لأنه يسمح بتوفير ما يقرب من عشرة أيام في تربية دجاجة واحدة وبالتالي يمكن ذبحها خلال ستة أسابيع عوضاً عن ثمانية أسابيع وبنفس الوزن. وهذا بالطبع يؤدي إلى إصابة، أو لنقل تراجع في الطعم وفي الصحة وفي البيئة، ولكن أليس الأمر الأساسي يكمن في تقديم وسيلة نجاح ذهبية للصناعيين؟ إن هذه المادة الأولية رخيصة الثمن تخضع لكل أنواع محاولات التحسين. فالمبادرة الدراماتيكية البريطانية في إزالة التدفئة، على الرغم من خلوها من الضرر، والتي كانت تهدف إلى تحسين نوعية البروتين، تشكل فصلاً من هذه القضية. فقد أدت إلى جنون البقر. أما ضم الدسم فهو فصل آخر. دسم نباتي، دسم حيواني مجموع من المسالخ، كل شيء يعتبر جيداً لرفع قيمة الطاقة للدقيق السحري.

خضع الدقيق المذكور إلى معركة في الأسعار. ففي غذاء قياسي لدجاجة واحدة، يصل السعر حسب الأرقام المقدمة من قبل النقابة الوطنية للصناعات الغذائية SNIA إلى ما يقرب من 15 سنتيماً للكيلوغرام الواحد، أي ما يعادل الهامش المقرر بالتوزيع الواسع للدقيق. ويمكننا أن نقول بأن كل

سنتيم من الربح يشكل أهمية كبيرة لسلسلة الإنتاج بدءاً من الصناعي وحتى عامل المسلخ.

وهنا تدخل Verkest في اللعبة. فبتحسين مردود الدقيق يزداد ريع الدسم. فإذا وجدت طريقة لتخفيض الأسعار، فإنها تعزز هوامش وأسواق صانعي الأغذية مع جعلها ضرورة قصوى. المعادلة الرسمية الكاملة. كيف نصل إليها؟ وجد الأخوان Verkest سريعاً الحل.

المرحلة الأولى: الاحتيال المالي

خلال شهر أيلول/ سبتمبر 1999، أي بعد عدة أشهر من إعلان الفضيحة، استطاع القاضي Jean-Claude Leys، المكلف بملف المصرف اللوكسمبورغي Krediet Bank، المعروف أكثر تحت اسم KB-Lux والمشتبه بدخوله في عملية تبييض أموال ضخمة، اكتشاف أن اسم Verkest يندرج بين 4000 حساب في المصرف المذكور وكأنها مغذاة من قبل صناديق تمويل مستورة وخفية. فقد كان رؤساء المصرف متخصصين بتقديم النصائح في الاحتيال المالي. وكان كل حساب يحمل اسم مدينة أو قرية تم اختياره بدقة مؤثرة. فاسم حساب Verkest كان Patrapur، يحمل اسم مدينة في الهند. وقد تم فتح

الحساب عام 1985 أي بعد مرور سنة على إقامة منشأة المواد الدسمة باسم Lucien Verkest وزوجته. وفي عام 1993 كان الحساب يحتوي على 413 مليون فرنك بلجيكي (ما يقرب من 68 مليون فرنك فرنسي)، ليصل إلى 600 مليون (100 مليون فرنك فرنسي) عندما تم اكتشاف الفضيحة.

وفي اليوم الذي قرر فيه القاضي أن يداهم شقة Lucien Verkest أعلنت صحيفة يومية فلمندية وجود الحساب المبهم. وبسرعة كبيرة ذهب الزوجان بمرافقة محاميهما Hans Rieder إلى لوكسمبورغ. لماذا؟ لم ينجح التحقيق في الإجابة على هذا السؤال. ولكن يبدو رغم ذلك أن الستمئة مليون فرنك المذكورة توافق جزءاً من الوديعة المخبأة لدى الدوقية الكبرى. «كل شيء كان خطأ بخطأ، هكذا أكد للوهلة الأولى المحامي. فالأموال الموضوعة في اللوكسمبورغ تمثل توفير أربعين سنة من العمل للسيد Verkest». وبعد عدة ساعات، ورغم ذلك، نجح في إقناع الزوجين بالمثول أمام القاضي للاعتراف بمصدر هذا المبلغ الاحتيالي. «لم يكن يمثل سوى نتائج المبيعات المخادعة»، هكذا أوضح الزوجان. إنه اعتراف كبير! وقد يكون مناورة أو خدعة، لأنه إذا ما تم إثبات فرضية وجود حسابات سرّية أخرى، ومع الاعتراف بالخداع

المالي، فإنهما تمنّعا عن الاعتراف بأكثر من ذلك.

واستمرت إشاعات ملحّة بالانتشار حول حساب Patrapur وهذا أمر واضح، فالغشاشون ينالون مكاسبهم وعائداتهم من المبيعات بدون فواتير ويعملون كحصّالات توفير. لماذا؟ لوضع مكاسبهم في مخبأ آمن، ويبدو كذلك أنهم يمولون شبكات تسمح لهم بتشغيل النظام بدون عقاب. أي بمعنى آخر لدينا صناديق طوارئ فاسدة للتوفير. وقد تسمح المحاكمة بالكشف عن معلومات إضافية.

المرحلة الثانية: غش المنتجات

إذا كانت فرضية التلوث بالديوكسين الناجم عن حادثة إفرادية أو نقطية محددة بيوم واحد، فإن يوم 19 كانون الثاني/ يناير كان يوماً مشهوداً، ولماذا كل هذا النشاط في ردود الفعل الأوروبية؟ كيف نبرر السحب المكثف للمنتجات من السوق البلجيكية والفرنسية والألمانية بعد ستة أشهر من الحادثة المفترضة؟ وفي الواقع فإن السلطات الأوروبية أخذت بأول تفسير قدّمه البلجيكيون، على الرغم من عدم تصديقها له. كان الهم الأساسي لهذه السلطات تخفيف الذعر الذي سيطر على الرأي العام الأوروبي بأسرع وقت ممكن. وفي

واقع الأمر، إن فرض حظر على الدجاج والبيض البلجيكي من قبل اللجنة الأوروبية كان طريقة للأخذ بفكرة أن الديوكسين استطاع الانتشار بعد اليوم المحدد.

كانت اللجنة على حق. فمنذ أوائل حزيران/يونيو، أرسلت اللجنة الأوروبية المكلفة بالاستهلاك والصحة مجموعة من المحققين إلى Verkest وتم نشر تقرير أولي بعد عدة أسابيع. أمر مرهق. وفي الواقع كان أساس نشاط المنشأة يتألف من تقديم خدمات كوسيط بين صناديق التمويل وصانعي الأغذية للحيوانات. «لا تجلب الشركة في الواقع قيمة مضافة للمنتج، هذا ما ذكره التقرير في بدايته، بل تشتري منتجات يعاد بيعها بعد معالجات احتيالية محتملة». وبمعنى آخر، إن جزءاً مهماً من نشاط Verkest يتم بالاحتيال. ويضيف واضعو التقرير «لقد تم التثبت من أن شركة Verkest تتحايل في تركيب الدسم الخاص بغذاء الحيوان». كان الاحتيال يتم بمزج دسم حيواني مع دسم نباتي يأتي من إعادة معالجة زيوت القلي وبيع المنتج على أساس مكفول 100٪ من أصل أو منشأ حيواني.

وكلما مرت السنين كلما احتوت منتجات Verkest على زيوت وكميات أقل من الدسم. ولأسباب اقتصادية أيضاً فإن

المادة الأولية النباتية تباع بأسعار أرخص من فضلات المسالخ، والتي تباع تقليدياً من المستوى الخامس، إنها مصدر ربح إضافي وجوهري خاصة وأنها متوفرة على عكس الفضلات الحيوانية التي تحتاج الشركة إلى البحث عنها بعيداً لتلبية الطلبات. ولنذكر ان هناك بعض الإبهام التنظيمي الذي يحيط باستخدام الزيوت المعاد معالجتها. إن زيوت أحواض القلي المسخنة إلى درجات حرارة عالية لمدة عدة ساعات تنتج الديوكسين. ولهذا السبب حظرت أوروبا استعمال مثل هذه الزيوت إذا لم تكن مكفولة بموافقات ومراقبات شديدة. ومع الافتراض أنها أعلنت لزبائنها أنها قامت بمزج دسمها، فإن الشركة البلجيكية وعلى كل حال لا تمتلك مثل هذه الموافقات. وهذا يعني أن هناك كميات من الديوكسين، رغم كونها قليلة، ولكنها حقيقية، انتشرت على مدى عدة سنوات طوال في السلسلة الغذائية.

هناك إذن احتيال قديم على الرغم من كونه ماهراً لأن Verkest عنيت بعدم إدخال إلاّ ثلث الدسم الحيواني بشكل غير نظامي الأمر الذي يجعل الكشف عن هذا الاحتيال صعباً ومعقداً، وكذلك كانت Verkest على أفضل حال من التوافق مع السلطات المحلية.

لقد أبدى المحققون الأوروبيون دهشتهم أمام الطريقة التي ختمت بها خزانات الدسم بسرعة وخفة كبيرين بعد البدء بالتحقيق الرسمي، «كانت رديئة وغير فعالة بالكامل ولا توقف حركة سكور الفتح والإغلاق أي بمعنى آخر تم التلاعب بها بعد ختمها». إن تفسير نتائج تحاليل العينات المسحوبة من هذه الخزانات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر. ليس هناك أفضل من هذا الوضع لإخفاء الحقائق.

لم تتوقف المفاجآت لدى المحققين الأوروبيين. فمنذ إقامة هذه المنشأة في الستينات من قبل المالكين، لم يحصل أي تحسن أو تعديل في المصنع. فنظام التسخين الخاص بالدسم بهدف إسالته يعتمد على الزيت. إلا أنه وحسب قول عامل معيّن لهذا الغرض، حصل تسرب في الدارة لمدة لا تقل عن الشهرين: «الزيت الحراري المعزول في الدارة لا يدخل مطلقاً على تماس مع الدسم». هكذا أفاد العامل، وأضاف: «ولكن اعتباراً من شهر كانون الثاني/يناير 1999 كان من الضروري إضافة الزيت عدة مرات في الدارة التي كان مستواها ينخفض باستمرار». لم يتم إصلاح التسرب إلا بتاريخ 28 شباط/فبراير من قبل متعهد خارجي. لقد تم حقن كمية 2200 ليتر من زيت Shell Thermia B في النظام. «إذن من

المؤكد أن كمية معادلة من الزيت الحراري لوثت الدسم دون أن تسحب من دارة تغذية الشركات المصنعة للأغذية الحيوانية»، هكذا أكمل التقرير. وما هو أسوأ أن الزيت الحراري المذكور ممنوع استعماله منذ نهاية الستينيات نظراً لاحتوائه على الديوكسين والبيرالين Pyraléne!

ومع ذلك كانت Verkestمورداً منتظماً لصناعات مواد التجميل، وهي صناعات تستهلك الكثير من المواد الدسمة وحريصة على نوعية منتجاتها. وقد جرت تحقيقات متكتمة من قبل منظمات مهنية تعمل في مجال التجميل ولم يظهر أي شيء غير طبيعي على الأقل رسمياً. تشتري Verkest الجزء الأكبر من موادها الأولية لدى سبّاك وهو Fogra، مختص بإعادة معالجة النفايات الدسمة من كل نوع في بلجيكا واللوكسمبورغ وفي شمال فرنسا. ويتم جمع النفايات من المسالخ ومن بقايا الملاحم وأيضا بقايا القلي (مراكز قلي البطاطا مثلاً) ومن المطاعم والمنشآت الزراعية - الغذائية. فبالنسبة لـ Fogra كل ما يقع تحت اليد يكون جيداً. وبلغة الموظفين الأوروبيين يعني هذا ما يلي: «يبدو أن بعض النفايات المستخدمة يجب تصنيفها ضمن المواد عالية الخطورة». ومع تلاعبها بالأنظمة تقوم الشاحنات بتحميل

النفايات المجمعة من المشافي والناتجة عن الحيوانات النافقة في المسالخ تحت شروط مشكوك بها، دون أن نهمل رواسب وطمي محطات التنقية.

«من الضروري لمنشأة كهذه أن تحترم بعض الإجراءات وأن تقوم بفحوص ذاتية تراقبها السلطات»، هكذا يذكر محققو الاتحاد الأوروبي. لم تتخذ أية إجراءات مطلقاً حتى تاريخ إظهار الفضيحة.

وإلى جانب هذه المخالفات هناك «غمس الجذوع والقضبان البلاستيكية أو المعدنية مباشرة في الزيت الساخن». هكذا لاحظ المفتشون، ويعتبرون أنها هفوة. ورغم ذلك فإن الأوعية التي استعملت في عملية الجمع، والتي غالباً ما كانت صدئة، قد تكون دخلت على تماس مع منتجات سامة مثل المنتجات الكيميائية أو الطلاءات المستهلكة. ومن هنا لا نندهش عندما نرى أنه في مثل هذه الظروف، يستطيع منتج عالي السمّية أن ينزلق في الدارة دون أن تلتقطه أية عملية مراقبة. فما الذي حصل بالضبط لكي يصبح تركيز الديوكسين فجأة عالياً إلى درجة أن الدجاج الذي كان معتاداً على التهام مزيج غريب (أو كوكتيل غريب) من الأطعمة، يسقط وكأنه الذباب؟

قبل جمع زيت القلي، يتم تخزينه في أحواض غير محمية. وقد استطاع المحققون ملاحظة أنه في مكان التخلص من النفايات، يضعون الوعاء المخصص لجمع الزيت النباتي بالقرب من الوعاء المخصص لجمع الزيت المعدني، وقد يكون زيت التفريغ والأكثر من ذلك، قد يكون زيتاً لتبريد المحولات الكهربائية يحتوي على أساس من البيرالين Pyraléne تم تفريغه في أحد هذه الأوعية سواء عن طريق الخطأ أو بشكل مقصود.

إن الفرضية، بقدر ما تكون جديرة بالتصديق، فإنها تنتج عن تطبيق مرسوم أوروبي بنص على أن استخدام مثل هذه الزيوت سوف يمنع، وأن مالكيها يجب عليهم إتلافها على حسابهم، ومن هنا ظهر الإسراع من قبل أولئك الذين ما زالوا يمتلكونها في التخلص منها بأرخص الأثمان.

وعندما نكتشف هذا الوصف غير القابل للتصديق للرعب الغذائي والذي يختفي وراءه الرعب في مواد التجميل، فإننا نتكهن بأن Verkest وهي بطلة في التعامل بالمواد الدسمة بأسعار منخفضة، والعناية الإلهية لصانعي الأغذية الحيوانية الحريصين على زيادة أرباحهم ومكاسبهم، تقوم منذ زمن

طويل بتسميم مراكز تربية جزء كبير من أوروبا بجرعات صغيرة لا يمكن كشفها والتي تراكمت على مر السنين في الأجساد. ولقد تطلب تضافر ظروف استثنائية حتى استطعنا أخيراً كشف كوكتيل السموم الذي أصبح أشد مما كان عليه في العادة، ومعه الخداع والغش. وفي الأوقات العادية كانت هناك شاحنة واحدة تسير بين Fogra، مورد الدسم المذاب، وVerkest التي تعدّ هذا المزيج الاحتيالي، وبين منشآت الأغذية. وفي 15 كانون الثاني/يناير حصل حادث ميكانيكي تطلب توقف الشاحنة لدى Fogra وبعد انتظار دام ثلاثة أيام تم إصلاح الشاحنة، ولكي يتم استدراك التأخير تقرر تخديم صانع الغذاء De Brabander مباشرة وبدون المرور لدى Verkest وخلال يومين، أي في 18 و19 كانون الثاني/يناير، تقلص طول دارة التخديم. وهكذا تبلورت خرافة التلوث النقطي: فإذا كان الدقيق المصنوع لدى De Brabander قد تلوث، فهذا يعني أنه تم توريده من قبل Fogra وليس من قبل Verkest.

لقد كان التطابق بين حادثة التوريد والتلوث واضحاً جداً، ومع ذلك لم يمكن الاستفادة منه. وخلال عدة أسابيع اتفقت أقسام الخدمات الرسمية على فرضية الحادثة محدودة العواقب وليوم واحد دون أن تضطر للبحث بعيداً.

صحيح أن الصعود الفوري إلى رأس خيط مشكلة الديوكسين كان سيؤدي إلى التساؤل عن نسب الديوكسين، ليس فقط في مراكز تربية الدجاج، ولكن أيضاً في مراكز تربية الخنازير والأبقار، وإلى استعادة إحصائيات قديمة، أي باختصار اكتشاف بأن البحث المجنون عن الأسعار المنخفضة قد فتح الطريق أمام الغش والاحتيال وبحيث لا يمكن للزراعة المنشطة بهذه الطريقة أن تمر بدونه. وكيف لنا إبراز كل ذلك والانتخابات على الأبواب؟

obeikandl.com